العدد(1374) السنة السادسة -الخميس (20) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

هل ينتقل التغيير من الولايات المتحدة إلى الجمهورية الإسلامية ؟

كاميليا انتيخابيفرد

تنفس النظام الإيراني الصعداء حين فاز باراك أوباما في الانتخابات الأميركية. ارتاحت طهران لاعتقادها ان الإدارة الجديدة في واشنطن ستقلب نبرة الحرب إلى الحوار. ولكن ماذا عن أوباما؟ هل يستطيع التعامل بارتياح مع محمود أحمدي نجاد قبل الانتخابات الرئاسية في ايران في أيار ٢٠٠٩؟ الأمر سيكون شديد الصعوبة بالنسبة إلى ه مع إيران بحكومتها هذه وسياستها الحالية. ولا ننسى ان وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» تعتبر ان القنابل الإيرانية المزروعة على الطرقات هي سبب مقتل العديد من جنودها في العراق، وقد نفت طهران ذلك مراراً وأكدت ان الاتهامات ملفقة ولا أساس لها، غير ان الواقع يشير إلى تدخل د الإيرانية في المسائل الأمنية في العراق، وبدرجة أقل في أفغانستان. وقبل أشهر، حين اشتد التوتر بين الجانبين ولاح شبح المواجهة العسكرية، سرب ديبلوماسي إيراني في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر مسؤولين أفغان رسالة واضحة إلى واشنطن مفادها :«سنحول أفغانستان والعراق جحيماً للجنود الأميركيين إذا هوجمت منشآتنا النووية».

الآن وجه أحمدي نجاد، وهو رئيس دولة غير صديقة، رسالة تهنئة إلى أوباما بعد انتخابه، وذلك في سابقة في تاريخ الجمهورية الإسلامية. وكانت خطوة الرئيس الإيراني شديدة الجرأة فإنها أغضبت البعض في معسكره المحافظ. ففي نظر رجال الدين المتشددين في حوزة قم، يعني تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة خسارة النفوذ الكبير الذي يتمتعون به في العالم الإسلامي المستمد من الدعم الذي يوفرونه لـ«حماس» و«حزب الله» والمقاتلين في العراق وحتى في أفغانستان. ولكن هل على الإدارة الأميركية أن تصدق أن إيران تشهد تحولاً وتغيراً في السياسات؟ ولماذا لا يزال المرشد الأعلى آية الله على خامنئي صامتاً حيال الرسالة؟ هل كان وراءها؟ وقبل سبعة أشهر من الانتخابات الإيرانية، هل تتقلص أكثر فأكثر حظوظ أحمدي نجاد؟ وماذا سيفعل بعد لاجتذاب الناخبين؟ الانفتاح على خيار علاقات أفضل مع الولايات المتحدة؟

الرئيس الإيراني يواجه الكثير من الضغوط والصعوبات حتى قبل انتهاء ولايته الأولى، فالتضخم بلغ ٣٠ في المئة في اقتصاد متراجع، وعدد العاطلين عن العمل وصل إلى ثلاثة ملايين، والموارد المالية التي يوفرها النفط تتقلص مع هبوط الأسعار. وقد غيّر الرئيس الإيراني وزير الداخلية ثلاث مرات وبدّل تسعة أعضاء آخرين في الحكومة، وكل ذلك دليلاً على فوضى كبيرة في إدارة الحكم. كما أنه ببلوغ أسعار الحاجات إلى ومية والمنازل مستويات قياسية، يحتاج احمدي نجاد معجزة لإقناع الناخبين في أيار بالاقتراع له ليتولى ولاية جديدة من أربع سنوات.

وقد تكون الرسالة إلى الرئيس الأميركي المنتخب تلك المعجزة. إذ لم يجرؤ أي رئيس إيراني من قبل، بما في ذلك الإصلاحي محمد خاتمي، على خطوة فتح قناة اتصال مباشرة مع الإدارة الأميركية. وما قام به نجاد يُعد أسلوباً لا سابق له في السياسة الخارجية لبلاد لا تقام صلاة الجمعة فيها من دون ترديد «هتاف «الموت لأميركا.

ويعتقد الكثير من المراقبين أن الإيرانيين المحبطين من ضعف الأداء الاقتصادي وسوء الحكم سيقترعون لمرشح رئاسي قادر على إنعاش الاقتصاد. وإذا تمكن نجاد من اقتناص تلك الفرصة بإقامة حوار مباشر مع الولايات المتحدة يؤدي إلى رفع، ولو جزئي، للعقوبات الاقتصادية الأميركية، فإنه يكون حقق إنجازاً مهماً لذاته وحكومته. ذلك أن التخفيف من وطأة العقوبات ينقذ الاقتصاد، وحينها تقل مطالب المواطنين في ما يتعلق بحقوق الإنسان وحريات التعبير.

ولم تكن رسالة التهنئة إلى أوباما خارج هذا الإطار. ولكن من الخطأ الافتراض ان اي حوار بين ايران والولايات المتحدة سيطلق حقبة التطبيع بينهما. ذلك ان ما تنشده طهران هو علاقات على غرار تلك الموجودة بين أميركا وكوبا، أو أفضل منها بقليل. أي أن تقوم صلات تخدم مصالح الجانبين وسط ضوابط محددة. وهذا يعني ان الجمهورية الإسلامية ترحب بفتح الولايات المتحدة مكتباً لرعاية المصالح داخل السفارة السويسرية في طهران يؤمن تأشيرات الدخول، وبتبادل الرحلات الجوية المباشرة، ولكن من دون بلوغ العلاقات الديبلوماسية الكاملة. والمفارقة أن مثل ذلك المكتب سيوفر فرصة أفضل للاستخبارات الإيرانية لمراقبة المواطنين الفقراء الذين سيتقدمون بطلبات للحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة وحتى تحديد أماكن سكنهم، والاطلاع عن كثب على هويات الأميركيين الذين سيزورون البلاد.

وفي ما يتعلق بقضايا العراق وأفغانستان، تريد إيران تنسيقاً أميركياً دائماً معها واعترافاً بدورها في تحقيق الأمن الإقليمي. وسيكون من السذاجة الاعتقاد أن طهران ستتخلى عن موقفها المعادي لاحتلال العراق والوجود الأميركي والأطلسي المستمر في أفغانستان. الولايات المتحدة هي جار غير مرغوب فيه لإيران، ولكن لا مفر أمام الجانبين من محاولة التحاور. بيد أنه لا يمكن أبداً فتح سفارة لواشنطن في طهران في عهد المرشد خامنئي، فالقرار الأخير له، ومعاداة أميركا في صلب اقتناعاته، وأي تطبيع للعلاقات يسهل في نظره تدفق الجواسيس إلى الجمهورية الإسلامية ويحقق طموحاتهم في إطاحة النظام، وهذا الأمر الوحيد الذي يخيف الجمهورية الإسلامية منذ نشأتها. ومع ذلك، تمكن أحمدي نجاد من القيام بخطوته الجريئة تلك حيال الولايات المتحدة لكونه مقرباً من المرشد. فحين قال خاتمي خلال ولايته الأولى عام ١٩٩٧ لمراسلة شبكة «سي ان ان» الأميركية للتلفزيون كريستيان امانبور إنه يتطلع إلى انهيار جدار عدم الثقة بين بلاده والولايات المتحدة، تعرض لهجوم عنيف من المحافظين. أما أحمدي نجاد، فله خلفية مختلفة، ذلك أن إيمانه بالثورة وولاءه للمرشد والإسلام لم يكونا يوماً موضع تشكيك. وفي المقابل، لا يثق خامنئي بالإصلاحيين الذين يخضع سياسيوهم ومثقفوهم لحملات مستمرة، فهو يعتقد أنهم يسعون إلى تقويض النظام الحالي من خلال التطبيع مع الولايات المتحدة التي ستمدهم بالأموال والدعم لإدخال تغييرات كبيرة على هيكلية النظام، بما في ذلك السلطة المطلقة للمرشد الأعلى.

وقد هنأ الإصلاحيون أحمدي نجاد على محاولته فتح كوة للحوار مع الولايات المتحدة، كاسراً بذلك أحد الثوابت والمحرمات في السياسة الإيرانية، لأن هذا الأمر سيفيد منه بلا شك الرئيس الإيراني المقبل، كائناً من كان وإلى اي معسكر انتمى. وربما كان الأفغان والعراقيون يتضرعون إلى الله يومياً لتتحقق معجزة التقارب الأميركي – الإيراني. فقد كان تعامل كابول مع طهران أسهل بكثير في عهد خاتمي، خصوصاً في ما يتعلق بمصير مئات آلاف اللاجئين في إيران. ونقل الأفغان شعورهم هذا إلى الرئيس الأميركي جورج بوش حين سنحت لهم الفرصة. وقد قال لي مسؤول أفغاني رفض ذكر اسمه إن الرئيس الأفغاني حميد كرزاي سأل بوش لماذا لم يدعم خاتمي حين كان لا يزال رئيساً. وأفاد المصدر الذي حضر الاجتماع في البيت الأبيض أن بوش لم يقدم رداً مباشراً. ولكن بعد انتهاء لقاء العمل، أقر مسؤولون أميركيون لنظرائهم الأفغان بأن إدارة بوش أخطأت بعدم دعم الإصلاحيين. وفي رأيي، فإن واشنطن تمنت لو أنها تعاملت مع حكومة خاتمي حين لمست اختلافه الكبير عن أحمدي نجاد. والمشكلة أن الولايات المتحدة لم تكن تريد التواصل مع الجمهورية الإسلامية، ولم تكن هوية الرئيس تهمها، إذ لم يكن أي منهم يعجبها لاعتقادها أن لا فوارق بينهم.

وبالعودة إلى العلاقات الإيرانية – الأميركية، فإننا قد لا نشهد أي تطور في الأشهر الستة المقبلة. لا شك في أن الإدارة الجديدة في واشنطن تود كذلك التريث لمعرفة هوية الرئيس الجديد في طهران لتقرر خطوتها المقبلة. فبالنسبة إلى زعماء أوروبا والولايات المتحدة، سيكون التعامل مع أي كان في إيران أكثر سهولة من محاورة أحمدي نجاد المعروف بمواقفه العدائية حيال اسرائيل والغرب. أما إذا فاز بولاية رئاسية ثانية، فسيجد الرئيس الأميركي المنتخب طريقة ما لمحاورته، وإن ليس في المستقبل المنظور.

ولكن لا شك في أن أوباما لا يستطيع تعلى ق الرد على الرسالة إلى ما بعد الانتخابات الإيرانية. لذا من الأرجح أن يشكر نجاد في رسالة رسمية مماثلة مكتوبة بحذر وتحفظ شديدين يتمنى فيها رؤية المزيد من الإشارات الودية الصادرة عن طهران، ويطلب معاودة المفاوضات بشأن العراق والتشاور في ما يتعلق بأفغانستان والعودة بروح إيجابية إلى الحوار مع مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا بشأن الملف النووي.

وكذلك سينتظر خاتمي دخول أوباما إلى البيت الأبيض في ٢٠ كانون الثاني ليسمع ما سيقوله حينها عن إيران بصفته رئيساً للولايات المتحدة. ولكنه يستطيع التعويل على التأييد الشعبي ليعود بقوة إلى الواجهة، وإن يكن لا يحظى بعد بدعم المرشد الأعلى.

إيران أيضاً تحتاج التغيير، وحتى الآن ليس هناك من هو أكثر شعبية من خاتمي وقدرة على اجتياز العراقيل التي يضعها مجلس الخبراء. ويبدو أن الاقتصاد والعلاقات مع الولايات المتحدة سيكونان الموضوعين الأساسيين المحركين للانتخابات الرئاسية في إيران.

وكما تنفس الإيرانيون الصعداء مع فوز أوباما، فإن الأميركيين سيحبسون أنفاسهم ويعقدون الآمال على خسارة أحمدي نجاد بعد أشهر...

الدستور

تجوع غزة ولا تأكل بثدييها

خيري منصور

زارت احدى الصحفيات غزة قبل أيام وشاهدتها على احدى الشاشات العربية تقول بأنها فوجئت بأن الناس يمشون في الشوارع ويجلسون في المقاهي ، ويأكلون ويشربون ، ووصفت الصبايا والشباب بنظاراتهم الشمسية الواسعة وهم يمرحون..

فانتهت الى أغرب تقرير يمكن اختصاره بعبارة واحدة هي ان الناس في غزة سعداء..

ويبدو ان السعادة كما الشقاء اصبحا بحاجة الى اعادة تعريف ، خصوصا اذا رأينا الناس يضحكون من فرط البكاء أو يبكون من شدة الضحك على طريقة شر البلية..

وقد تذكرت على الفور ما كتبه سارتر في اربعينيات القرن الماضي عن جمهورية الصمت ، وهو الاسم الذي اطلقه على فرنسا في زمن الاحتلال ، قال.. ان الامريكيين عندما وصلوا الى باريس اصيبوا بصدمة ، لأنهم توقعوا أن يروا الفرنسيين عراة وحفاة على مداخل الملاجىء ، وثيابهم رثة وأسمال ، ويتسولون من أي غريب يطأ ارصفة بلادهم.. لكن الامريكيين رأوا بائع الكتب الفرنسي على ضفة نهر السّين ينادي بعناوين الكتب التي صنعت ثورة فرنسا وحريتها.. جان جاك روسو ، فولتير ، مونتسكيو ، اراغون وبقية السّلالة الخالدة ، ويضيف سارتر ان الامريكيين الذين وصلوا الى باريس لنصرتها ضد الاحتلال النازي أصيبوا بخيبة امل ، وكأنهم ارادوا لهذا الشعب ان يتحول بعد اربع سنوات من الاحتلال الى ركام آدمي.

شاهد الامريكيون المثقفين الفرنسيين يجلسون في المقاهي ويرتدون سترات جلدية أنيقة ويدخنون السجائر والغليون والسيجار فلم يطيقوا المشهد ، لأنهم رسموا لمن جاؤوا يغيثونه صورة متسول فاقد الحول والقوة.

ولكي تصبح غزة نموذجية في نظر زائرتها يجب ان ترى آلاف الاطفال يقفون في طابور طويل بانتظار طبشورة أو دفتر مدرسي أو علبة زيت أو رغيف ، ويجب أن ترى نساء غزة يقعين على الارصفة وعلى ابواب البيوت وقد مددن ايديهن للمارة ، سواء كانوا من اهل البلاد الموسرين رغم ندرة إلى سر في زمن العسر أو من الصحفية الزائرة ، ودرءا لأي التباس «أقول بأن هذه المقالة ليست مديحا للحصار أو الجوع أو القتل والتشريد ، انها مديح للصمود رغم كل هذه المحاصيل من الشقاء التي يفرزها الاحتلال.

تجوع غزة ولا تأكل بثدييها ، ومن قبل هذا الحصار جاع الفلسطينيون ولم يئدوا اطفالهم خشية من إملاق ، بل علموهم في أهم اكاديميات هذا العالم وكان منهم ادوارد سعيد وابراهيم ابولغد وغسان كنفاني وهشام شرابي وآلاف يصعب حصرهم،

لقد قالها الشاعر الباقي محمود درويش عندما شاهد المدن الكبيرة تعبس وتتجهم اذا ابتسم المخيم.

فالمخيم محظور على ه الابتسام ، وقد خلق بكل ما فيه و من فيه ليتحول الى صورة فوتوغرافية في حقيبة سائح أو الى صرّة من الاسمال على ظهر امرأة عجوز،

طوبى لشعب يدفن موتاه وينهض كي يزرع ويربي فالضارة احيانا نافعة والعقبة الكأداء رافعة،،

النهار

من ليبيا مع لبنان إلى الجزائر وتونس وموريتانيا

فؤاد مطر

في الجناح المغاربي من الأمة تتواصل رئاسة العقيد معمر القذافي لليبيا التي منذ حل أزمة لوكوربي بالتعويضات وبتعويضات ايطالية بالمقابل عن سنوات الاستعمار الفاشي، تتزين بعلاقات مع المجتمع الدولي بدأت بتصحيح العلاقة مع الإدارة الأميركية وتمتين العلاقة مع كل من فرنسا وبريطانيا. ثم ها هي العلاقة ترتقي الى مرتبة الإستراتيجية مع روسيا التي زارها القذافي قبل ثلاثة أسابيع وشملت زيارته دولاً مجاورة لها ومحادثات داخل خيمته النقالة مع حكام تلك الدول. لكن الذي يأسف له المرء شديد الأسف أن تسلك العلاقة الليبية مع دول الغرب والشرق طريق التصحيح والتطوير بينما العلاقة التي لا بد من تصحيحها وتطويرها ولمصلحة الجميع هي مع لبنان. وبصرف النظر عن الطرف الذي يتحمل أكثر من غيره مسؤولية استمرار هذه القطيعة، فإن الذي يبعث في النفس الأسى هو أن العلاقة الأميركية – الليبية والفرنسية – الليبية والإيطالية – الليبية والبريطانية – الليبية في حالة من الاستقرار والازدهار النسبي لكنها بين الدولتين الشقيقتين لبنان وليبيا في أسوأ حال وإلى درجة تبدو الأمور وكأنما ليبيا في نظر الدولة اللبنانية ليست موجودة على الخارطة العربية وان لبنان في نظر أهل الحكم .الليبي إندثر ولا وجود له

ونتساءل هنا: إلى متى سنستمر على هذه الحال. وهل من الطبيعي أن تكون العلاقة السورية – الليبية والعلاقة الإيرانية – الليبية في أحسن حال بينما العلاقة اللبنانية – الليبية تبدو كما لو أنها أسيرة عقدة لا حل لها ومتصلة في جانب من خيوطها بكل من إيران وسوريا، مع أن أميركا تصالحت مع فيتنام، وتصالحت إلى ابان مع روسيا، وتصالحت تركيا مع إلى ونان، وتصالح <انقاذ السودان> الشمإلى مع <قرنقه> الجنوبي وسيتصالح ولا بد مع <دارفوره الغربي> ، وتصالحت سوريا مع تركيا، وقد يتصالح مَن لم يتصالحوا بعض مع خصومهم، لكن المصالحة المطلوبة لتطبيع العلاقة الليبية – اللبنانية مستحيلة على ما يبدو أو إنها مرجأة إلى ما بعد إتمام المصالحات ونعني بها مصالحة <فتح> مع <حماس> . يا ليت نسمع ان الحكمة تتقدم على مشاعر الغضب وتستأنف العلاقة اللبنانية – الليبية مسيرتها .

وفي الجناح المغاربي يتأهب رئيس تونس زين العابدين بن على للبقاء ولاية رئاسية جديدة. ويحاول طامحون آخرون خوض المعركة الخاسرة سلفاً أمام بن على الذي رشحه الحزب الحاكم <التجمع الدستوري> لخوض الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني ٢٠٠٩ والمضمونة نتائجها لمصلحة بقائه خمس سنوات أخرى تنتهي في عام ٢٠١٤ وبذلك يكون بن على الذي يترأس منذ عام ١٩٨٧ ثالث الرؤساء العرب المعمّرين، أولهم العقيد القذافي وثانيهم الرئيس حسني مبارك.

وفي الجناح المغاربي أيضاً سجل أعضاء المجلس الشعبي الوطني في الجزائر (أي البرلمان) ومجلس الأمة (أي مجلس الشيوخ) موقفاً لافتاً يوم الأربعاء ١٢ – ١١ – ٢٠٠٨ عندما أيد خمسمئة عضو برفع الأيدي مقابل ٢١ رفضوا وثمانية امتنعوا عن التصويت تعديلاً دستورياً كان يحدد البقاء في منصب رئاسة الجمهورية بولايتين، وبموجب التعديل بات في استطاعة الرئيس بوتفليقة البقاء في منصبه بدءاً من نيسان ٢٠٠٩ ولاية رئاسية ثالثة مدتها خمس سنوات.

وفي الجناح المغاربي من الأمة تتجدد ظاهرة طالما نسيناها وهي وضع رئيس موريتانيا المقلوب في الإقامة الجبرية. وهذا الرئيس هو سيدي ولد الشيخ عبد الله الذي أطاح به انقلاب عسكري قام به قائد حرسه الخاص الجنرال محمد ولد عبد العزيز يوم ٦ آب الماضي مع أن الرجل (أي الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله) فاز في إنتخابات رئاسية ديمقراطية. لكن الجنرالات هذا عهدنا بهم دائماً يتطلعون الى القصر بدل البقاء في الثكنة، ويوم الخميس ١٣ – ١١ – ٢٠٠٨ تم نقْل الرئيس المعزول من مكان اعتقاله في العاصمة نواكشوط إلى مسقط رأسه في قرية <لمدن>. وهناك سيعيش ربما كما عاش الرئيس الجزائري أحمد بن بيللا الذي فعل به رفيق ثورته هواري بومدين ما فعله قائد حرس رئيس موريتانيا برئيسه. وللتذكير فإن بن بيللا الذي حرره من سجنه الرئيس الشاذلي بن جديد ما زال على قيد الحياة بينما الرئيس بومدين أصيب بما يجوز تسميتها <لعنة الإقامة الجبرية> التي فرضها على بن بيللا دون وجه حق وكانت مثل تلك التي فرضها الرئيس جمال عبد الناصر على الرئيس محمد نجيب.. غفر الله للجميع.

الأهرام

الهند.. تحديات النمو في زمن العولمة

د. حسن أبوطالب

من المقولات التي باتت محل اتفاق بين المحللين الاقتصاديين . حتي ما قبل ثبوت الأزمة المإلى ة العالمية بداية من النظام المصرفي الأمريكي قبل شهرين تقريبا . أن كلا من الهند والصين هما قاطرتا الاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة ما لديهما من ثلث سكان العالم، وسياسات اقتصادية أدت إلى نمو يقترب من أو يزيد على ٩٪ سنويا لعدة سنوات متتإلى ة، وأيضا لكونهما يعملان على الاندماج العضوي في الاقتصاد العالمي دون ابطاء أو تراجع.

وفي كثير من الدراسات التي صدرت في عامين الماضيين، توقعات بأن يتحول مركز الثقل الاقتصادي العالمي وفقا لمعيار اجمإلى الناتج المحلي من الدول الصناعية السبع التي تشمل الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا وايطإليا وألمانيا وإليابان، إلى مجموعة اخري تضم كلا من الصين والهند وروسيا والبرازيل واندونيسيا والمكسيك وتركيا، وإذا اضفنا إلى ذلك عناصر معنوية مهمة تتمتع بها الهند مثل عمق الحضارة والتراث، وتنوع الفنون والخصائص السكانية والموقع الجغرافي ووفرة الموارد الأولية والاستقإلية في السياسة الخارجية والنظام الديمقراطي القائم على تداول السلطة في المركز، أو في الولايات الفيدرإلية، نصبح امام نموذج جدير بالتأمل سواء تعلق الأمر بنجاح لافت أو تعثر مؤكد.

الهند إذن تمثل وفقا لمعايير اللحظة الجارية مشروع قوة كبري في المجإلين الاقتصادي والسياسي، وتطلعها إلى شغل مقعد دائم في مجلس الأمن يعكس طموحها المشروع أن تكون واحدة من مراكز صنع السياسة الدولية، وليس مجرد مركز تأثير رئيسي في السياسات الآسيوية كما هو حالها الآن.

ير أن التوقعات بتحول الهند الى مركز سياسي عالمي تضع بعض الشروط اللازمة، من قبيل التوصل الى حلول مستدامة لعدد من المشكلات الكبري التي مازالت تعوق الانطلاقة المطلوبة، فهناك مشكلات مؤكدة في قضية العدالة الاجتماعية، وحل مشكلة الفقر وحالة البنية الأساسية، وتحديث الأداء البيروقراطي ومكافحة الفساد، وضبط العلاقة بين المركز والولايات ومستقبل الطبقة الوسطي ودورها في التنمية، والحفاظ على البيئة وتطوير ستراتيجية التعلى م الأساسي، وهذه كلها تشكل روافد النموذج الاقتصادي الاجتماعي، والتي بدون قدر من التناغم والانسجام بين مكوناته يصبح الأمر معرضا لتحديات قد تطيح بجزء كبير من الانجازات التي تحققت بالفعل في غضون العقدين الماضيين.

لقد حققت الهند انجازات اقتصادية مؤكدة، وتميزت بالاعتماد على مزيج من ستراتيجيات التصنيع من أجل التصدير للخارج، كما هو مطبق في الحالة الصينية، مع تركيز نسبي على قطاع البرمجيات والحاسب الإلى التي حققت دخلا نحو١٧,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ وحده، وستراتيجيات الاكتفاء الذاتي لاسيما في المجال الزراعي، مع الانفتاح على الأسواق الخارجية، ووفقا لبيانات وزارة المالية الهندية صدرت مطلع يناير من العام الحالي ، فقد بلغ آخر معدل نمو حققه الاقتصاد الهندي ٨,٧٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، حيث استطاع الاقتصاد الهندي جذب استثمارات ورؤوس أموال أجنبية بقيمة٢٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ بنسبة زيادة٥٠٪ عن عام السابق، وقد ارتفع نصيب الهند من الصادرات العالمية من٠,٧٪ في عام٢٠٠١ إلى ١٪ في عام٢٠٠٦، وشهدت صادرات التجارة الهندية معدل نمو يفوق٢٠٪ سنويا في أثناء خطة التنمية العاشرة، ووصلت الصادرات إلى مستوي١٢٦,٣ مليار دولار في عام٢٠٠٦ .٢٠٠٧ مسجلة معدل نمو مقداره ٢٢,٥٪ في عام الماضي.

وتسعى الهند الى الوصول بالصادرات الى معدل١٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ .٢٠٠٨، غير ان الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب في السوق الأمريكية من شأنه أن يحبط مثل هذا الهدف.

مثل هذه الحقائق التي تعبر عن صعود متدرج في النمو الاقتصادي العالمي، تدفع بالهند إلى الاعتقاد بأنها مؤهلة لأن تصبح واحدة من الدول الكبري التي تشارك في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالوضع الاقتصادي العالمي، جنبا الى جنب مع دول مثل الصين وروسيا والمكسيك.

هذا التطور الاقتصادي جلب معه تحولا اجتماعيا وسياسيا مهما، فقد تقلص الفقر في البلاد بنسبة١٠٪، وارتفع حجم الطبقة الوسطي إلى ما يقرب من٥٠ مليون نسمة، وإذا ما استمرت معدلات النمو الاقتصادي قريبة من٩٪ لمدة١٥ عاما أخرى، تشير التوقعات إلى ان الطبقة الوسطي قد تصل إلى حدود٥٠٠ مليون نسمة، وهو ماسيجعلها أكبر طبقة وسطي في أي بلد، وستكون بمثابة قاطرة نمو لا تكل ولا تهدأ، لكن هذه التوقعات تبدو الآن في ضوء حقائق الأزمة المالية غير قابلة للتحقق، أو في الأقل سوف تأخذ مدى زمنيا أطول نسبيا، فالمرجح أن ينخفض معدل النمو المتوقع في العام الحالي إلى حدود٧٪ أو أقل قليلا، وهو ما دفع الحكومة الهندية إلى التأكيد على أن الأولوية الراهنة للحكومة . كما عبر عنها رئيس الوزراء الهندي في حواره مع الأهرام قبل ثلاثة أيام . هي ضمان تخفيف آثار الأزمة على معدل النمو بالهند.

وباعتبار ان الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الهندي مازالت قوية، وان معدل الادخار يبلغ٣٥٪ من الناتج القومي، ومعدل الاستثمار يصل إلى ٣٧٪ من اجمإلى الناتج القومي، فستظل السوق المحلية والطلب المحلي هما المحركان الرئيسيان لعملية النمو الاقتصادي، وهو مايساعد على احتواء آثار التباطؤ الاقتصادي العالمي.

غير ان الجانب الآخر من الصورة ليس مشرقا كما يبدو للوهلة الأولي. إذ أن خريطة توزيع الدخل تعبر عن خلل واضح، من شأن استمراره أن يعوق بلورة نموذج جاذب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول ومجتمعات أخرى، وفي دراسة بعنوان الاقتصاد ينمو والفقر ينمو، نشرتها أما ورادها ميتال مديرة معهد أوكلاند للابحاث، أشارت إلى تقديرات برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة التي تقول إن زهاء٣٥٠ مليون هندي يعانون انعدام الأمن الغذائي، مما يجعل من الهند مأوى لنحو٥٠٪ من الجائعين في العالم، كذلك ان أكثر من نصف الأطفال دون الخامسة، يقاسون من سوء التغذية الحاد أو النسبي، وأن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في اتساع، إذ إن٣٦٪ من اجمإلى السكان يحوزون١٩١ مليار دولار، فيما يعيش٧٧٪ من العاملين في أقل من٥٥ سنتا من الدولار في إلى وم، كما ارتفع مجموع الفقراء والمعرضين من٧٣٢ مليونا إلى ٨٣٦ مليون نسمة في الفترة بين١٩٩٣ .١٩٩٤ و٢٠٠٤ .٢٠٠٥.

المعني المباشر لمثل هذه الأرقام ان نموذج التنمية الهندي لم يقدم حلا لقضية العدالة الاجتماعية برغم تحقيقه كثيرا من شأنها، وبرغم تخفيض نسبة الفقر في البلاد.. ولذا تأتي تحذيرات خبراء هنود بأن استمرار تطبيق ستراتيجيات التصنيع من أجل التصدير وإهمال الزراعة التي يعيش عليها غالبية الهنود، والتي لم تعد تمثل سوي٧٪ من اجمإلى النمو أو ربطها فقط من أجل التصدير، من شأنه ان يحدث تراجعا في معدلات توافر الغذاء للمواطنين الهنود أنفسهم، كما قد يسبب كارثة لقطاع كبير من صغار المزارعين، وقد سجلت الهند انخفاضا كبيرا في معدلات نمو الانتاج، والانتاجية، ومساحة الأراضي المزروعة والمروية، المخصصة للمحاصيل الرئيسية، وفقا لمديرة معهد أوكلاند للابحاث فالانسياق وراء جاذبية الطراز الاقتصادي المبني على التصدير، يمكن رؤيته أيضا في الحماس الذي تبديه الهند، باقامة مناطق اقتصادية خاصة في الأراضي الزراعية، وإذا ما قررت الحكومة تحقيق هدف انشاء٥٠٠ من هذه المناطق، فهذا سيكلف نزع حيازة١,٥ مليون فدان من الأراضي الزراعية أساسا والقادرة على انتاج عدة محاصيل، كما سيعني نزوح١٤٠ ألف عائلة من خمسة أعضاء في المتوسط، و٨٢ ألف عائلة مزارعين اضافية، وهو أمر لا توجد سياسات واضحة لمعالجته، سواء على صعيد توفير بدائل للمتضررين، أو لاحتواء الانعكاسات الاجتماعية المتوقعة.

هذا الجانب الجدلي بين المتخصصين الهنود يكشف لنا أهمية الاقتراب من النموذج الهندي بقدر من الحذر، فقضايا النمو الاقتصادي ليست مجرد أرقام تبعث على الانبهار، بل أيضا آثار اجتماعية مطلوب ضبطها، وشفافية تقود إلى عدالة، وإلا انقلب الميزان رأسا على عقب.